

(التوجهات السياسية للنخبة الحاكمة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري)

أ/رفيق زاوي، جامعة برج بوعريرج

الملخص:

من المفترض أن شكل الاقتصاد وطبيعته داخل أي دولة ينبع من تركيبته الكلية المرتبطة بالامكانيات البشرية و الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها وتبقى النخبة السياسية الحاكمة تضع السياسات العامة التي تحقق هدف التنمية و التقدم لأن النموذج الاقتصادي الناجح له نظريات و أسس لا تتغير بتغير المكان و الزمان و الجزائر من الدول التي أخذت بالعديد من النماذج الاقتصادية منذ الاستقلال سنة 1962 إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بالنظر إلى المدة الزمنية التي استهلكتها مسيرة التقدم و بالنظر إلى الامكانيات التي تتوفر عليها ومن هنا كان لابد البحث في المشكلة بين محدودية النموذج من حيث أسسه و المبادئ التي يقوم عليها أم في اختيار النموذج من طرف السلطة السياسية التي تبنت مواقف سياسية تعبر عن مصلحة الجزائر بالنظر إلى الأوضاع الداخلية و الخارجية التي تعيشها الجزائر وبذلك أصبح شكل الاقتصاد انعكاس لشكل الحكم السياسي .

كلمات مفتاحية: السياسة، الحكم، الاقتصاد الجزائري

Abstract:

It is assumed that the shape of the economy and its nature within any country stems from its total structure associated with the human potential and natural resources that are available and remains the ruling political elite set the general policies that achieve the goal of development and progress because the successful economic model theories and foundations do not change place and time

Algeria is one of the countries that has adopted many economic models since its independence in 1962. However, it did not achieve the desired objectives due to the period of time consumed by the progress process and considering the possibilities available. Hence, the problem should be examined between the limited model in terms of its foundation and The principles underlying the choice of the model by the political authority which adopted political positions reflect the interest of Algeria in view of the internal and external situations that Algeria is experiencing and thus the shape of the economy has become a reflection of the form of political governance.

Keywords: politics, governance, Algerian economy

مقدمة

شكل انخفاض سعر النفط منذ سنة 2013 تحديا كبيرا للسلطة الحاكمة في كيفية مواجهة هذا التأثير المفاجئ فمن المعروف أن أكثر من 90% من مداخيل الجزائر المالية هي من البترول ومع أن الجميع ينظر إلى هذا الانخفاض بصورة سلبية إلا أنه يحمل في طياته شيئا من الإيجابية، حيث شكل فرصة سانحة وقوة دفع مواتية لمراجعة الإصلاحات الاقتصادية مع إمكانية تقييمها و الحكم عليها، كما أنه إنذار قبلي لمخاطر الاعتماد على النفط كركيزة أساسية، فمن غير المعقول أن يبقى اقتصاد دولة بحجم الجزائر رهين ارتفاع و انخفاض النفط، دولة لديها من الموارد الطبيعية و الإمكانيات البشرية وحتى المالية ما يمكنها من تحقيق أهداف التقدم و التنمية.

إن هذا التناقض الحاصل بين توافر شروط النجاح وبين ضعف الأداء الذي يميز الإقتصاد الجزائري من جهة، وبين الفترة الزمنية الطويلة التي أخذتها الإصلاحات من جهة أخرى تفرض علينا البحث في العلاقة بين تأثير السياسة على الاقتصاد داخل الجزائر ؟

وهل الظروف السياسية و التاريخية التي عاشتها الجزائر حتمت على صانعي القرار تبني نماذج اقتصادية معينة حتى وإن كانت لا تتوافق مع إمكانيات الجزائر الطبيعية و البشرية؟ ومن ثم ماهي أهم آليات الإصلاح التي يمكن الاعتماد عليها في تفعيله وإنجاح عملية التنمية؟

و المقصود بالبحث في واقع وطبيعة الاقتصاد الجزائري هنا ليس البحث في مكوناته و خصائصه و أهم الإصلاحات التي مسته فقط و ليس أيضا في محاولة إثبات الطبيعة الريعوية للاقتصاد الجزائري لأن هذا الأمر معلوم باعتبار أن الجزائر 97% من مداخيلها تأتي من البترول و الغاز و إنما يتعداه في البحث عن الظروف التي ساهمت في تكوينه بهذا الشكل و توجيهه للطبيعة الريعوية التي كان بالإمكان أن تكون قائمة على موارد أخرى كانت متوفرة أثناء نشأته كالزراعة مثلا.

لا يمكن تحليل طبيعة الاقتصاد الجزائري دون الرجوع إلى الواقع الذي نشأ فيه ودراسة أهم المؤشرات التي ساعدت في تكوينه و تشكيله، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية ومن ثم فإن السياق التاريخي و السياسي و الاجتماعي و حتى الجغرافي لها دور كبير في تحديد طبيعته.

إن ضرورة الاعتماد على معايير محددة من أجل تفكيك طبيعة الاقتصاد الجزائري هي في الأساس عملية مركبة و مستمرة يجب أن تستجيب للتغيرات و التطورات التي طرأت على هذا الاقتصاد منذ تبلوره الأول وحتى وقتنا الحالي.

ومن أجل التحليل الموضوعي للبحث تطرقت الدراسة للعناصر التالية:

أولا: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بداية التبعية لتوجهات النخبة السياسية

ثانيا: التخلي عن الاشتراكية و التوجه نحو اقتصاد السوق

ثالثا: ضبط العلاقة بين الاقتصاد و السياسة و آليات الإصلاح في الجزائر

خاتمة

أولا: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وبداية التبعية لتوجهات النخبة السياسية

وتمتد هذه المرحلة من سنة 1962 وحتى أواسط الثمانينات، وتميزت في البداية بضعف الاقتصاد نتيجة الافتقار إلى المؤسسات و الكفاءات البشرية، زيادة على تفشي البطالة و الفقر و انعدام الوسائل و الأدوات بسبب الاستعمار. و في هذا الصدد يقول الرئيس بن بلة في وصفه للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال "كانت ميزانية الجزائر التي سلموني إياها ستة ملايين سنتيم لا تكفي حتى يأكل الناس خمسة أيام نصف مليون لاجئ خارج الجزائر و النصف الآخر خرج لتوه من السجون لقد تسلمنا بلدا مدمرا تماما"

هذا الوضع حتم على السلطة الجزائرية في البداية التوجه نحو تحديد طبيعة الاقتصاد من خلال الإمكانيات المتوفرة بالبداية في برنامج التسيير الذاتي و الذي كانت أهم ركائزه التجار و الحرفيون الذين يملكون محلات و ورشات عمل شبيهة بالمؤسسات الصغيرة، ثم اعتمدت الدولة على سياسة التأمين لإتمام فرض السيادة و ضمان السيولة المالية بحيث فتحت الباب أمام هيمنة الدولة في الحياة الاقتصادية ليتم تأمين البنوك و مختلف المؤسسات المالية ابتداء من سنة 1966 ثم تأمين المحروقات في 24 فيفري 1971 كما تميزت هذه المرحلة أيضا بإعطاء اهتمام للقطاع الصناعي من خلال الصناعات الثقيلة و التي أخذت الدولة مسؤولية تسييرها و نفس الحال بالنسبة للقطاع الفلاحي أين تم توزيع الأراضي للفلاحين تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" مع إنشاء تعاونيات فلاحية شبيهة بتعاونيات "الكمونات" الموجودة بالاتحاد السوفياتي خصوصا في فترة حكم الرئيس هواري بومدين.

هذا بالإجمال ما ميز الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة، اقتصاد ضعيف و منهك في البداية جراء الاحتلال ثم القيام بإصلاحات تنموية محورها الرئيسي هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي تجسيدا للتوجه الاشتراكي الذي تبنته.

لقد هيمن القطاع العام الذي يمثل هيمنة الدولة على الاقتصاد الجزائري عبر أربعة محاور أساسية: القطاع العام الموروث عن الاستعمار، التسيير الذاتي، تأمين الأصول الأجنبية، توسيع القطاع العام بالاستثمارات العمومية هذه الوضعية مكنت النظام من استغلال الاقتصاد في التخفيف من التناقضات الاجتماعية التي بدأت بوادرها في النشوء و المتمثلة في الطبقات التي استفادت من الوضع القائم.

هذا التوجه الذي جاء في الحقيقة نتيجة الظروف الخارجية و الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر في ذلك الوقت ، لأنه وفي خضم الحرب الباردة كان لزاما على الجزائر أن تختار بين معسكرين، معسكر اشتراكي مساند لحركات التحرر الوطنية ومنها الجزائر ومعسكر رأسمالي تمثل أغلب دوله رمزا للاستعمار و النهب، وبما أن فرنسا كانت تمثل أحد محاوره كان لابد للجزائر أن تتوجه عكسها حتى وإن كان ذلك منافيا لمصالحها ، وفي هذا السياق يقول الرئيس بن بلة أيضا " كانت علاقتنا بالسوفييت قوية جدا فهم الذين وفروا لنا الدعم وكانوا يمدوننا بالسلاح وقد قمت بزيارة موسكو عدة مرات "

وبذلك فإن الاقتصاد الجزائري جاء منذ بداية تكوينه ليعبر عن إرادة وفكر ليس وليد بيئته ولا حتى طبيعة تتلاءم مع إمكانياته وموارده، فالخيار الاشتراكي جاء ليعكس التوجه السياسي العام للنخبة الحاكمة في الجزائر .

لقد بين السياق التاريخي تأثير كل ماهو سياسي على باقي الأنظمة في المجتمع بما فيها طبيعة النظام الاقتصادي في الجزائر و الذي كانت الزراعة تمثل أهم خصائصه فقد سجلت سنة 1962 ما مجموعه 65% من الدخل القومي قبل أن تنخفض إلى مستوى 7% سنة 1980 فالسياسات الاقتصادية التي كانت تتخذ داخل الحزب الواحد كانت تسير في اتجاه واحد هو التوجه نحو الطبيعة الريعوية بالاعتماد على النفط و الغاز من أجل توفير السيولة المالية لدعم الصناعات الثقيلة في ظل غياب المعارضة التي كان بالإمكان أن تلعب دور المعدل *le régulateur* لسياسات النظام و توجهها نحو استغلال الموارد الأخرى التي كانت تتمتع بها الجزائر. وبذلك فقد تم إبرام عقد ضمني يسير علاقة الدولة بالمجتمع كان فيه الأخير برغماتيا يكتفي فيه بمطالبة الدولة بإشباع بعض الحاجيات الأساسية في حين يسهر الأول على استمرار العقد وذلك بالسعي على أن لاتصل الفجوة بينه و بين المجتمع إلى حد المطالبة بإعادة النظر في طبيعة السلطة

لقد وجدت الدولة ضالتها في الربيع النفطي الذي وفر لها الغطاء المالي لشراء السلم الاجتماعي و بذلك فقد استمرت في الحفاظ على الوضع القائم عبر تبني سياسة الإنفاق ودعم المؤسسات المفلسة للمحافظة على سياسة التشغيل المتبعة دون النظر في مدى انتاجيتها بالإضافة إلى دعم السلع و المواد الأساسية رغم المخاطر الناجمة عن هذه السياسة

إن الموارد الطبيعية تتحكم إلى حد بعيد في طبيعة السياسات الاقتصادية للدول وبناء على حجمها ومدى توفرها يتم رسم شكل النظام المناسب لكل دولة و أفضل اقتصاد هو الذي تتعدد و تتنوع موارده فتتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية، ولقد كان بإمكان الجزائر الاعتماد على الزراعة و جعلها في الطليعة قبل الاعتماد على النفط وجعله المورد الأكبر للدخل القومي.

وبهذا فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري لم يأت نتيجة تراكم خبرات أو انعكاسات للإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد ، أو حتى مبنية على أسس علمية تراعي العوامل الاجتماعية للمجتمع الجزائري و تسمح باستغلال نقاط قوته وإنما جاءت في السياق السياسي العام السائد داخليا وخارجيا .

ثانيا : التخلي عن الاشتراكية والتوجه نحو اقتصاد السوق :

مرة أخرى لعبت الأحداث الدولية دورا كبيرا في تحديد وجهة الاقتصاد الجزائري حيث وجدت الجزائر نفسها مجبرة على رد الفعل لما يحدث في البيئة العالمية ، فلقد تفاعلت مجموعة من العوامل منذ أواسط الثمانينات لتدفع عددا كبيرا من الدول النامية ومن بينها الجزائر في تنفيذ برامج إصلاح جذرية جاءت في إطار سياسة التوجه نحو اقتصاد السوق ، أحد هذه العوامل هو التحول السلي في شروط التبادل التجاري لغير صالح الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط وما ارتبط به من تراجع في قيمة الصادرات .

كما أن هذا التوجه جاء أيضا ضمن السياق العام للإصلاحات السياسية التي قامت بها السلطة السياسية و التي كانت مجبرة عليها سواء داخليا لمواجهة الضغط الشعبي المتزايد الذي عبّر عنه بمظاهرات 05 أكتوبر 1988 ورفضه للسياسات القائمة أو خارجيا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و فشل النظام الاشتراكي في كثير من دول العالم.

لتجد الجزائر نفسها مدعوة لتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي رغم تكلفتها الاجتماعية و المتمثلة في خفض مستويات المعيشة ووضع سقف لحجم دعم السلع و الخدمات الرئيسية زيادة على غلق المصانع المفلسة مع تسريح عمالها .

مثلت هذه اللحظة الزمنية نقطة فاصلة في تحديد خصائص النظام الاقتصادي من حيث فشل النظام الاشتراكي في تحقيق أهداف التنمية ، وازدياد الحاجة إلى اقتصاد لا يجعل من النفط المحور الأساسي في طبيعته ونتيجة لذلك فقد تم تحرير الأنشطة

الاقتصادية من يد الدولة إلى القطاع الخاص، كما تم فتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية و إنشاء مؤسسات نقدية لمواجهة المخاطر المالية حيث تم تأسيس مجلس النقد و القرض سنة 1990 عبر إصدار قانون 10/90 وتم تخفيض قيمة الدينار لتخفيف حدة العجز المالي كما تم التوجه إلى صندوق النقد الدولي من أجل الاستدانة لتغطية النفقات المحلية المتزايدة .

هذا الوضع الصعب الذي عاشته الجزائر في التسعينيات جاء كدرس للتوجيه القصري لطبيعة الاقتصاد الجزائري من طابعه الفلاحي إلى الطابع الريعي البحث القائم على النفط ، و أقلب موازين التعامل التجاري الخارجي من القدرة على الضبط و التحكم إلى التقيد و الارتهان بالخارج .

ارتفاع سعر البترول :

مع نهاية سنة 2000 وحتى أواخر سنة 2013 شهدت أسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق في السوق العالمية ، ليشهد معه الاقتصاد الجزائري تعافيا تدريجيا بوفرة مالية قاربت 185 مليار دولار سنة 2011 ثم 211 مليار دولار سنة 2012 مثلت احتياطي الصرف للدولة ، ليتم بعدها إطلاق عدة مشاريع تنموية مست جميع القطاعات ، كما تبع هذه الوفرة زيادة النفقات نتيجة رفع الأجور و سياسة الدعم الاجتماعي بالإضافة إلى زيادة دعم القطاع الخاص وتوزيع القروض في إطار دعم وتشغيل الشباب على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لقد شكل الحجم الكبير لاحتياطي الصرف تحديا حقيقيا واجه الاقتصاد الجزائري ليس فقط في العدالة في التوزيع أو ارتفاع النفقات التي أضعفت الحسابات الخارجية المالية بالرغم من الهوامش الوقائية الكبيرة و إنما أيضا في :

- الفساد الاقتصادي الذي شكل النهب و السرقة و الاختلاس و البيروقراطية أهم محاوره ومن بين أهم أمثلته : قضية بنك الخليفة ، الطريق السيار ، اختلاس حوالي 1200 مليار من حسابات البنك المركزي في قضية عبد الرحمان عاشور ، بالإضافة إلى قضية سوناطراك .

وهو ما أعطى صورة سلبية في معظم الاحصائيات العالمية المتخصصة عن أداء الاقتصاد الجزائري ، حيث أشار تقرير البنك العالمي حول ممارسة الأعمال سنة 2014 أن الجزائر تحتل المرتبة 164 من حيث بدء المشروع و المرتبة 147 من حيث استخراج تراخيص البناء و المرتبة 129 في تنفيذ العقود، كما صنف منتدى الاقتصاد العالمي الجزائر في تقرير التنافسية الدولية لنفس السنة أي 2014 في المرتبة 102 من حيث نوعية المنشآت القاعدية و المرتبة 133 من حيث فعالية البنوك و الخدمات المالية .

- أفسحت سياسة الانفتاح الاقتصادي المجال لبروز دور قوى اجتماعية جديدة أحدثت تركيبة جديدة في المجتمع الجزائري ضمت شرائح من الرأسمالية التقليدية التي كانت قد حصلت على الثروة في عهد الحزب الواحد ، و شرائح من البرجوازية البيروقراطية التي ضمت شاغلي المناصب العليا في الدولة فضلا عن الشرائح الطفيلية التي استغلت التطبيق العشوائي للإنفاق وتوزيع الربح للحصول على رأسمال استغلته في الدعم السياسي من أجل الحصول على مزيد من الثروة وهو ما أدى إلى ما يعرف "برأس المال السياسي" الذي نتج عنه بروز شبكة معقدة من العلاقات و المصالح بين السياسة و المال و الإدارة .

- الاستمرار في نفس السياسة الاقتصادية التي تعتمد على الربح النفطي كمصدر للدخل القومي ، حيث مثل ما يقارب من 97% من صادرات الجزائر ، ورغم الإصلاحات التي مست القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي و القطاع الفلاحي إلا أنها لم تسجل نتائج كما كانت متوقعة بل بالعكس استمر التراجع في الانتاج حيث انخفض انتاج الحبوب سنة 2010 إلى 45 مليون قنطار أي انخفاض بحوالي 27% مقارنة بسنة 2009 أما الثروة السمكية فقد انخفضت إلى 99 ألف طن سنة 2007 بعدما كانت في حدود 106 ألف طن خلال سنة 1998 .

ثالثا ضبط العلاقة بين الاقتصاد و السياسة و آليات الإصلاح في الجزائ :

يمكن الاعتماد على مجموعة من آليات الإصلاح للنهوض بالاقتصاد الجزائري و تحقيق التنمية يمكن تلخيصها في :

1. توجيه الاقتصاد الجزائري بما يتلاءم و الموارد التي تتوفر عليها دون الاقتصار على الطبيعة الريعية التي تجعل من النفط و الغاز ركيزة هذا الاقتصاد ، لأن الموارد هي التي تحدد طبيعة النظام الاقتصادي و السياسات تأتي لتوجيه كيفية استغلال و توزيع هذه الموارد .

2. الحسم في القضايا المصيرية التي تحدد شكل النظام الاقتصادي دون محاولة التوفيق بين بنيات غير قابلة للمزج فلكل نظام خصائص وميزات يتصف بها لوحده .
 3. ترشيد النفقات و مكافحة الفساد و زيادة أوجه الرقابة المالية
 4. تنويع احتياطات الصرف بزيادة حصص العملات الأخرى غير الدولار و استثمارها في مجالات ربحية
 5. محاولة تغيير النمط الاستهلاكي للمواطنين من أجل تخفيض تكلفة الاستيراد و الدعم
 6. اتخاذ سياسات تعالج الخلل الهيكلي و ان يكون هذا الاقتصاد موجها دائما نحو التصدير لا الاستيراد علما أن أي إصلاحات اقتصادية لا يمكن أن تأتي بإيجابيات إلا إذا كانت مصحوبة بإصلاحات جذرية في النظام السياسي نفسه .
 7. تفعيل التكتلات الاقتصادية
 8. تشجيع الاستثمارات مع تسهيل الإجراءات الإدارية و تجنب البيروقراطية في التعامل مع المستثمرين الأجانب
 9. استغلال الطاقات البديلة النظيفة فالجزائر بحكم جغرافيتها و شساعتها لديها عشرات الحقول الطاقوية موزعة بين الصحراء و الشمال تصل قدرتها الشمسية حتى 3.819 ساعة سنويا في الصحراء ما يجعلها من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم.
- وكخلاصة يمكن القول أن الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري شكل ثروة البلاد و أخطرها على مستقبله ، مداخل صادراتها بالعملية الصعبة تمثل تحديا و جب معالجته في كيفية صرفه وتوزيعه ، 97% من مداخل الجزائر هي من النفط خفيف بكميات أقل من الكبريت مطلوب في الأسواق العالمية ، الذروة كانت 1.2 مليون برميل يوميا سنة 1978 انخفض إلى 700 ألف برميل يوميا سنة 1990 تحصلت الجزائر منذ استقلالها على أكثر من فرصة لتعديل هذه الطبيعة الريعية ، لقد قدرت الإحصائيات نفاذ البترول الجزائري خلال سنة 2030 و الغاز خلال سنة 2050.